



SLDP

Syrian Legal Development Programme
البرنامج السوري للتطوير القانوني

المفاهيم والقضايا المتداولة حول سوريا والناشئة عن النزاع في أوكرانيا

١. الإجراءات المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة ضد روسيا

١. لماذا تم تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان ولماذا لا ينطبق ذلك على سوريا؟

دعا تحالف مكون من ٤٩ منظمة مجتمع مدني في الثامن من آذار ٢٠٢٢ الدول إلى اتخاذ إجراءات في الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان (HRC). يستند هذا الطلب إلى قرار الجمعية العامة ٢٠١٦/٦، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان والذي يتضمن حكماً يسمح للجمعية العامة بالتصويت بأغلبية الثلثين لتعليق عضوية أحد أعضاء المجلس الذي يرتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان.

على عكس الجمعية العامة، ليست كل الدول أعضاء في المجلس في أي وقت. حيث يتكون المجلس من ٤٧ دولة تعمل فيه لمدة ٣ سنوات. روسيا حالياً عضو في مجلس حقوق الإنسان لذلك يمكن تعليق عضويتها في المجلس إذا صوتت الجمعية العامة بذلك. ولكن، سوريا لم تكن عضواً في المجلس منذ بداية الصراع، لذلك لا يمكن تعليق عضويتها من مجلس ليست جزءاً منه.

٢. هل يمكن استخدام قرار "الاتحاد من أجل السلام" للسماح للجمعية العامة بالتحول محل مجلس الأمن وإصدار قرارات بشأن الوضع في سوريا، بما في ذلك إحالة سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية؟

في ٢ آذار ٢٠٢٢، تبنت الجمعية العامة قراراً يطالب روسيا بإنهاء غزوها لأوكرانيا على الفور. تم اتخاذ القرار عقب إصدار قرار من مجلس الأمن بإحالة الوضع إلى الجمعية العامة بسبب وصول مجلس الأمن إلى طريق مسدود، وذلك في ظل الآلية المنشأة في قرار "الاتحاد من أجل السلام".

تم تبني قرار "الاتحاد من أجل السلام" من قبل الجمعية العامة في عام ١٩٥٠ للتعامل مع الحالات التي يفشل فيها مجلس الأمن، في ظل وجود تهديد للسلام أو عمل عدواني، بالتصرف بسبب





SLDP

Syrian Legal Development Programme
البرنامج السوري للتطوير القانوني

ممارسة حق النقض. ويسمح القرار للجمعية العامة بالنظر في المسألة على الفور بهدف تقديم توصيات بشأن تدابير جماعية لصون أو استعادة السلم والأمن الدوليين. كما يسمح القرار للجمعية العامة بالدعوة لعقد جلسة استثنائية طارئة إذا لم تكن الجمعية منعقدة.

من المهم أن نلاحظ أن القرارات التي تم تبنيها ضمن إطار عمل قرار "الاتحاد من أجل السلام"، مثل أي قرار آخر للجمعية العامة وعلى عكس قرارات مجلس الأمن، هي توصيات وليست ملزمة قانوناً. الدول غير ملزمة بموجب القانون الدولي بالتقيد بهذه القرارات. بالإضافة إلى ذلك، فمع [استثناءات قليلة جداً](#)، يتفق الفقه على أنه على عكس مجلس الأمن، فإن الجمعية العامة التي تعمل بموجب إطار عمل "الاتحاد من أجل السلام" لا تملك سلطة التصريح باستخدام القوة من قبل الدول. بعبارة أخرى، لا يسمح قرار "الاتحاد من أجل السلام" للجمعية العامة بممارسة نفس الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس الأمن، بما في ذلك سلطة إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية.

علو على ذلك، من المهم ملاحظة أن [المادتين 1 و 11](#) من ميثاق الأمم المتحدة تنسبان بوضوح إلى الجمعية العامة سلطة تقديم التوصيات، بما في ذلك التدابير الجماعية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين واستعادتها دون الحاجة إلى اللجوء إلى قرار "الاتحاد من أجل السلام". يعتبر قرار الجمعية العامة لعام 1948 الذي [أنشأ](#) الآلية الدولية المحايدة المستقلة بشأن سوريا (IIIM) بمثابة مثال على هذه الممارسة.

من أجل الفهم الكامل لأسباب اعتماد قرار "الاتحاد من أجل السلام"، من الضروري فهم السياق الذي تم اعتماده فيه. في ذلك الوقت، لم يكن من الواضح ما إذا كان بإمكان الجمعية العامة أن تلعب أي دور فيما يتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. تحظر المادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة على الجمعية العامة تقديم توصيات بشأن النزاعات أو الحالات التي ينظر فيها مجلس الأمن، ما لم يطلب مجلس الأمن ذلك. مع قرار "الاتحاد من أجل السلام"، طالبت الجمعية العامة رسمياً بدور لها وأنشأت آلية تمكّنها من التصرف في الأمور التي ينظر فيها مجلس الأمن حتى بدون تفويض من المجلس. علو على ذلك، في السنوات الأولى للأمم المتحدة، لم تكن الجمعية العامة منعقدة دائماً. قدم قرار "الاتحاد من أجل السلام" آلية للدعوة لعقد جلسات استثنائية طارئة عندما تحصل أحداث تهدد السلام الدولي خارج الدورة العادية.

لقد فقد هذان الاعتباران العمليان أهميتهما منذ اتخاذ القرار. إن الحجة القائلة بأن الجمعية العامة ليس لديها اختصاص فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن قد فقدت قوتها منذ استشارة محكمة العدل الدولية في قضية *Certain Expenses* والتي وجدت فيها أن مجلس الأمن تقع على





SLDP

Syrian Legal Development Programme
البرنامج السوري للتطوير القانوني

عائقه المسؤولية الأولية وليس الحصرية في هذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك، لاحظت محكمة العدل الدولية في استشارة *Wall* أن حظر [المادة 12](#) من ميثاق الأمم المتحدة قد بطل بالممارسة؛ لأنه على مر السنين كان هناك اتجاه متزايد للجمعية العامة ومجلس الأمن للتعامل بالتوازي مع الموضوع ذاته المتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. أخيراً، فإن وظيفة قرار "الاتحاد من أجل السلام" المتمثلة في تمكين الدول من الدعوة لعقد دورات استثنائية طارئة للجمعية العامة قد عفا عنها الزمن لأن الجمعية العامة الآن منعقدة بشكل دائم.

نستنتج من ذلك أنه في ضوء التطورات في القانون الدولي والممارسات الدولية منذ عام 1960، فإن قرار "الاتحاد من أجل السلام" هو في الغالب زائد عن الحاجة من وجهة نظر قانونية لأنه لا يمكن للجمعية العامة من ممارسة الصلاحيات ذاتها التي يتمتع بها مجلس الأمن، ولا يوسع بخلاف ذلك سلطات الجمعية العامة. قد يوفر قرار "الاتحاد من أجل السلام" الإلهام، ولكن لا داعي لأن يتم التذرع به أو اتباعه من أجل تقديم توصيات بشأن التدابير الجماعية. في الوقت ذاته، قد يكون للتذرع بالقرار معنى رمزي لأنه سيكون وسيلة لتسليط الضوء على فشل مجلس الأمن في معالجة تهديد أو انتهاك للسلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، وبغض النظر عن قرار "الاتحاد من أجل السلام"، فإن فكرة أن الجمعية العامة يمكن أن تمارس سلطات مجلس الأمن عندما يفشل المجلس بشكل غير معقول في القيام بذلك تجد دعماً عند المعلقين الموثوقين مثل [داير تلادي](#). و الذي تستند حجته إلى نص [المادة 24](#) من ميثاق الأمم المتحدة التي بموجبها تُمنح صلاحيات مجلس الأمن من قبل الدول الأعضاء وتمارس نيابة عنها. نتيجة لذلك، إذا فشل مجلس الأمن بشكل غير معقول في ممارسة سلطاته، فإن العضوية الكاملة في الأمم المتحدة - التي تمثلها الجمعية العامة - يمكنها القيام بذلك.





SLDP

Syrian Legal Development Programme
البرنامج السوري للتطوير القانوني

٢. الإجراءات المتخذة في إطار المحكمة الجنائية الدولية بشأن النزاع في أوكرانيا

٣. هل يمكن للدول الأخرى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية كما حدث مع أوكرانيا؟

تمت [إحالة الوضع في أوكرانيا إلى المحكمة الجنائية الدولية](#) من قبل ٤ دولة طرف في نظام روما الأساسي بين ١ و ٧ آذار ٢٠٢٢. تمكنت المحكمة الجنائية الدولية من بدء تحقيق بشأن الوضع في أوكرانيا لأن أوكرانيا قبلت رسمياً اختصاص المحكمة بإعلانين في عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤. ونتيجة هذين الإعلانين، أصبحت المحكمة الجنائية الدولية تتمتع بالولاية القضائية على جميع الجرائم التي يُزعم ارتكابها في الأراضي الأوكرانية اعتباراً من ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣ فصاعداً.

حتى لو أحالت الدول الأطراف في نظام روما الأساسي الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، فلن يكون للمحكمة ولاية قضائية عليها لأن الوضع في سوريا لا يفي بمتطلبات الاختصاص والمقبولية في نظام روما الأساسي. إن سوريا ليست طرفاً في نظام روما الأساسي ولم تصدر إعلاناً بقبول اختصاص المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحالات الأخرى التي قد تقع ضمن اختصاص المحكمة، مثل الجرائم الدولية التي يرتكبها مواطنو الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في سوريا، [اعتُبرت غير مُرضية لسياسة مكتب المدعي العام بشأن اختيار القضايا وتحديد أولوياتها](#).





SLDP

Syrian Legal Development Programme
البرنامج السوري للتطوير القانوني

٣. الإجراءات المتخذة داخل محكمة العدل الدولية بشأن النزاع في أوكرانيا

٤. لماذا تمكنت أوكرانيا من تقديم روسيا أمام محكمة العدل الدولية باستخدام اتفاقية الإبادة الجماعية ولم يحدث الشيء نفسه فيما يتعلق بسوريا؟

يمكن لمحكمة العدل الدولية أن تنظر في نزاع بين دولتين فقط إذا قبلت الدولتان اختصاص المحكمة. تتمثل إحدى الطرق التي تقبل الدول من خلالها باختصاص المحكمة في أن تصبح أطرافاً في معاهدة تتضمن بنداً يمنح لمحكمة العدل الدولية سلطة تسوية النزاعات المتعلقة بتفسير المعاهدة أو تطبيقها. هذا هو بالضبط الوضع في النزاع بين أوكرانيا وروسيا. كلتا الدولتين طرف في [اتفاقية الإبادة الجماعية](#)، والتي تمنح مادتها التاسعة لمحكمة العدل الدولية سلطة تسوية النزاعات بين الأطراف المتعاقدة "المتعلقة بتفسير أو تطبيق أو تنفيذ" الاتفاقية.

[تجادل](#) أوكرانيا ضد الادعاء الروسي القائل بأن أعمال الإبادة الجماعية قد حدثت في منطقتي لوهانكس ودونيتسك في أوكرانيا و تؤكد أن روسيا ليس لها أي أساس قانوني لاتخاذ إجراءات ضد أوكرانيا بغرض منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها بموجب المادة الأولى من اتفاقية الإبادة الجماعية. كما طلبت أوكرانيا من المحكمة إصدار [تدابير مؤقتة](#) لمنع المساس الذي لا يمكن إصلاحه بحقوق أوكرانيا وشعبها وتجنب تصعيد أو تمديد النزاع بين الأطراف بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية. في ١٦ آذار، [قضت](#) المحكمة بأن لها اختصاص إصدار تدابير مؤقتة وأمرت روسيا بتعليق العمليات العسكرية في أوكرانيا.

يمكن استخدام نفس الأساس القضائي لرفع قضية تتعلق بسوريا أمام محكمة العدل الدولية لأن سوريا طرف في اتفاقية الإبادة الجماعية. ومع ذلك، يجب أن تتعلق القضية بـ "التفسير أو التطبيق أو الوفاء" بالالتزامات الناشئة عن اتفاقية الإبادة الجماعية. على الرغم من الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الحكومة السورية، سيكون من الصعب للغاية القول بأنها ارتكبت إبادة جماعية أو أخفقت بطريقة أخرى في التزاماتها الناشئة عن اتفاقية الإبادة الجماعية.

٥. لماذا يصعب رفع دعوى ضد الحكومة السورية بتهمة الإبادة الجماعية؟

بموجب القانون الدولي، تُعرّف الإبادة الجماعية في المادة الثانية من [اتفاقية الإبادة الجماعية](#) على أنها ارتكاب أفعال معينة، بما في ذلك القتل وإلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية. إن ما يميز الإبادة الجماعية هو النية المحددة





SLDP

Syrian Legal Development Programme
البرنامج السوري للتطوير القانوني

لمرتكبيها في تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية. إن الفظائع الجماعية المرتكبة بدون هذا القصد المحدد أو بقصد التدمير الجسدي لنوع مختلف من الجماعات، مثل جماعة سياسية، قد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، ولكن لا يمكن تصنيفها على أنها إبادة جماعية.

في سياق سوريا، تبين أن بعض الأعمال التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد أفراد المجتمع اليزيدي تشكل إبادة جماعية. في أيار ٢٠٢١، [صرح](#) رئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها داعش / الدولة الإسلامية في العراق والشام (يوبيتا)، أن تحقيقاتهم أثبتت "أدلة واضحة ومقنعة على ارتكاب إبادة جماعية من قبل داعش ضد اليزيديين كمجموعة دينية". علاوة على ذلك، في تشرين الثاني ٢٠٢١، [أدانت](#) محكمة في ألمانيا عضواً في داعش بارتكاب إبادة جماعية بتهمة استعباد امرأتين يزيديتين وقتل إحداهما بقصد القضاء على اليزيديين كمجموعة دينية.

في ضوء التعريف الضيق للإبادة الجماعية، سيكون من الصعب للغاية القول بأن الانتهاكات التي ارتكبتها الأطراف الأخرى في الصراع السوري، بما في ذلك النظام، تشكل إبادة جماعية.

٦. لماذا تتعامل محكمة العدل الدولية بالفعل مع النزاع بين روسيا وأوكرانيا ولم يتم الاستماع إلى القضية المتعلقة بسوريا بعد؟

على عكس القضية المتعلقة بروسيا وأوكرانيا، فإن القضية التي رفعتها [هولندا](#) ضد سوريا في أيلول ٢٠٢٠، والتي انضمت إليها [كندا](#) لاحقاً، تتعلق بنزاع حول تطبيق [اتفاقية مناهضة التعذيب](#). تمنح المادة ٣ من اتفاقية مناهضة التعذيب محكمة العدل الدولية سلطة تسوية نزاع بين دولتين عضوين بشأن تفسير أو تطبيق الاتفاقية. ومع ذلك، فقبل أن تنظر محكمة العدل الدولية في القضية؛ تتطلب المادة ٣ من الاتفاقية من الدول محاولة تسوية النزاع من خلال المفاوضات - وفي حالة فشل ذلك - من خلال التحكيم. حتى ٢٨ نيسان ٢٠٢٢، لم تقم هولندا وكندا بعد بالإشارة العلنية إلى نيتهما في الانتقال من مرحلة المفاوضات إلى محاولة تنظيم التحكيم بشأن النزاع.

